



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٩٦ م . : العدد ٤١١٩

الصفحة

الفهرس

١٥٣٣	مجلس الامم
١٥٣٤	اتفاقية خدمات جوية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الفلبين
١٥٤٢	اصدار مسكوكات تذكارية ذهبية وفضية
١٥٤٤	تعرفة المياه والصرف الصحي
١٥٤٥	تعديل اسعار بيع المشتقات النفطية
١٥٤٥	اعادة تشكيل محكمة أمن الدولة
١٥٤٦	تعليمات تنظيم عمل الملاهي العمومية ومحلات بيع المشروبات الكحولية والطعام السياحية والمقاهي والمقاصف
١٥٤٩	المخابر الطبية الخاصة
١٥٥٠	قرارات صادران عن وزير التعمير
١٥٥١	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٥٥٢	املان صادر عن محافظ المفرق

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة العدل

نخس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣٦ - من الدستور

نصدر اراءنا بما هو آت :-

يعين معالي السيد بنال حكمت، عضوا في مجد، وعضوا اعشاريا عن تاريخ ١٩٦٦-٥-١٩٦٦

١٩٦٦-٤-٢٤

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

رئيس الوزراء
عبدالكريم الكباريتي

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٠ تاريخ ١٩-٩-١٩٦٥ :
المتضمن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالنقل الجوي بين المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة
جمهورية الفلبين بشكلها التالي :-

اتفاقية خدمات جوية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الفلبين

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الفلبين الموصوفتين فيما يلي بالطرفين
المتعاقدين .

بما انهما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولية واتفاقية المرور الجوي الدولية ، وللتان فتحتا للتوقيع
عليهما في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤ ، و

رغبة منهما في عقد اتفاقية بغرض انشاء وتشغيل خدمات جوية بين اقليمى المملكة الأردنية الهاشمية
وجمهورية الفلبين .

لقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

التعريفات

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك :-

أ - تعنى عبارة سلطات الطيران - في حالة المملكة الأردنية الهاشمية ، سلطة الطيران المدني - وزارة النقل
وساو اية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الاعمال المطبقة حاليا من قبل تلك السلطات ، وفي حالة جمهورية
الفلبين مجلس الطيران المدني وساو اي شخص او هيئة مخولة لممارسة اية أعمال مطبقة في الحاضر
من قبل تلك السلطات او مشابهة لهذه الاعمال .

ب - تعنى عبارة - مؤسسة نقل جوي معينة - مؤسسة النقل الجوي التي يتم تعيينها من قبل الطرفين
المتعاقدين الاول بالشعار مكتوب للطرف المتعاقد الاخر طبقا للمادة ٣ - من الاتفاقية الحالية لتشغيل
الخدمات الجوية على الطرق المحددة في الملحق .

ج - تعنى عبارة - اقليم الطرف المتعاقد - في حالة المملكة الأردنية الهاشمية الارض والمياه الاقليمية
المتاخمة لها الواقعة تحت سيادتها وفي حالة الجمهورية الفلبينية اقليم الفلبين كما هو معرف في
دستورها .

د - تعنى عبارة - المعاهدة معاهدة الطيران المدني الدولي التي تحتل للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم
السابع من شهر كانون اول ١٩٤٤ ، وتتضمن اي ملحق مقرر بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة واي
تعديل للملاحق او المعاهدة بموجب المواد ٩٠ و ٩٤ طالما ان تلك الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل
الطرفين المتعاقدين .

هـ - تعنى عبارات - الخدمات الجوية - ، - الخدمات الجوية الدولية - ، - مؤسسة النقل الجوي - و
- التوقف لاغراض غير تجارية - المعاني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

و - تعنى عبارة - الخدمات المنطق عليها - الخدمات الجوية المنتظمة على الطرق المحددة في ملحق هذه
الاتفاقية لنقل الركاب ، البضائع والبريد .

ز - تعنى عبارة - الطريق المحدد - الطريق المحدد في ملحق هذه الاتفاقية .

ح - تعنى عبارات - معدات الطائرة - مخزونات الطائرة - وقطع الغيار المعاني المحددة لها في ملحق
٩ - من المعاهدة .

مكتبة
الحسين بن طلال

ط - تعني عبارة - السعة - فيما يتعلق - بالطائرة - الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط أو على جزء منه .

ي - تعني عبارة - السعة - فيما يتعلق - بالخدمة المتفق عليها - حمولة الطائرة المستخدمة على هذه الخدمة مفروبة بعدد الرحلات التي تقوم بها مثل هذه الطائرات خلال فترة معينة على الخط أو على جزء منه .

ك - تعني عبارة - الملحق - الملحق التابع لهذه الاتفاقية أو كما هو معدل طبقا لنصوص المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

يعتبر الملحق جزءا مكمل لهذه الاتفاقية وكل الاشارات للاتفاقية يجب ان تتضمن الملحق باستثناء ما اتفق عليه صراحة .

المادة الثانية

منح الحقوق

١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في الاتفاقية الحالية لغرض انشاء وتشغيل خدمات جوية محددة في ملحق هذه الاتفاقية .

٢ - وفقا لنصوص الاتفاقية الحالية ، تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد بالحقوق التالية :

- ١ - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ب - التوقف لغرض غير تجارية في اقليم ذلك الطرف .
- ج - التوقف في اقليم ذلك الطرف في النسياط المحددة على الطرق المبنية في الملحق لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من أو المتجهة الى نقاط أخرى محددة .
- ٣ - ليس في الفقرة ٢ - من هذه المادة ما يعطى لمؤسسة النقل الجوي التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان ينقل داخل اقليم الطرف المتعاقد الاخر ركابا ، بضائع أو بريدا محمله مقابل اجرة أو تعويض ومتجهة الى نقطة أخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الثالثة

القواعد التي تحكم تعيين مؤسسات النقل الجوي والغاء أو تعليق تصريح التشغيل

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني الى الطرف المتعاقد الاخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد الاخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرات ٣ و ٤ من هذه المادة وبدون تأخير غير ضروري بمنح مؤسسة النقل الجوي المعنية تصريح التشغيل اللازم .
- ٣ - يمكن ان تطلب سلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين من مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر بان تقدمها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانتظمة التي تطبقها تلك السلطات بصورة امتيادية معقولة بشكل لا يتعارض مع احكام المعاهدة وذلك فيما يتعلق بتشغيل الخدمات الجوية التجارية الدولية .
- ٤ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض قبول تعيين مؤسسة النقل الجوي ويمتنع عن او يلغي منح تصريح التشغيل المحدد في الفقرة ٢ - من هذه المادة ، او يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتصريح التشغيل ، وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الاساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او لرعايا الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .

٥ - طبقا لنصوص المادة ٧ - من الاتفاقية الحالية ، وكذلك السلطة القانونية لسلطات الطيران المدني في الطرفين المتعاقدين ، يحق لمؤسسة النقل الجوي التي تم تعيينها والمصرح لها بالتشغيل وبعد تطبيق الفقرات ٣ و ٤ ، من هذه المادة ان تبدأ بتشغيل الخدمات المتفق عليها في اي وقت شريطة ان تكون التعرئة الموضوعة طبقا لنصوص المادة ٩ - من الاتفاقية الحالية قد دخلت الى حيز التنفيذ وذلك فيما يتعلق بتلك الخدمة .

٦ - يحق لكل طرف متعاقد ان يعلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتصريح التشغيل المحدد في الفقرة ٢ - من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتصريح التشغيل وذلك في اية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين والانتظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تصريح التشغيل أو في حالة مثل مؤسسة النقل الجوي في التشغيل طبقا للشروط الموصوفة في الاتفاقية الحالية ، شريطة ان لا يكون التعليق الفوري أو فرض الشروط ضروريا لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والانتظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الرابعة

الامناء من رسوم الجمارك والفرائب الأخرى

- ١ - الطائرات العاملة في الخدمات الجوية الدولية الخاصة بمؤسسة النقل الجوي المعنية لاي طرف متعاقد بما في ذلك معداتها المعتادة ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ومخازن الطائرات - بما في ذلك الماكولات ، المشروبات والتبغ - على متن هذه الطائرات ، يجب ان تعفى من جميع الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش واية رسوم أو ضرائب أخرى عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، شريطة ان تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى اعادة تصديرها .
- ٢ - يجب ان تعفى كذلك من الرسوم والفرائب المشابهة ، باستثناء الرسوم المتعلقة بالخدمات المقدمة :
 - ١ - مخزونات الطائرة المحملة على متنها في اقليم اي طرف متعاقد للاستعمال من قبل الطائرة العاملة في الخدمات الجوية الدولية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
 - ب - قطع الغيار الداخلة في اقليم احد الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح الطائرات المستخدمة في عمليات الخدمات الجوية الدولية من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية في الطرف المتعاقد الاخر .
 - ج - الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتزويد الطائرة العاملة في الخدمات الجوية الدولية من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية في الطرف المتعاقد الاخر حتى لو استعملت مثل هذه المؤن على جزء من الرحلة المسيرة عبر اقليم الطرف المتعاقد التي حملت منه .
- المواد المشار اليها في الفقرات ١ ، ب ، ج - يمكن ان يتطلب ابقاؤها تحت اشراف ومراقبة الجمارك .
- ٣ - الامعاءات المقدمة في الفقرة ٢ - من هذه المادة يجب ان يستفاد منها ايضا عندما تتعاقد مؤسسة النقل الجوي في احد الطرفين المتعاقدين مع مؤسسة نقل جوي في الطرف المتعاقد الاخر وتتبع باعفاءات مشابهة للمواد المحددة في الفقرة ٢ - من هذه المادة في حالة الامارة أو التبديل في اقليم الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الخامسة

ترخيص الطاقم الفني والإداري

- ١ - يصرح لكل مؤسسة نقل جوي معيّنة الاحتفاظ في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بفنيين لها وموظفين إداريين وذلك بدون ان يلحق ذلك اي ضرر بالانتظمة الوطنية الخاصة بالطرفين المتعاقدين .

مخزن العمل

المادة السادسة

تحويل الإيرادات

يتعهد كل طرف متعاقد بمنح الطرف الآخر حرية التحويل بأي عملة حرة قابلة للتحويل ضمن سعر الصرف الرسمي عند تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة في إقليمه فيما يخص نقل الركاب، البضائع والبريد التي شحنت وحملت من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر .
وإنما كان نظام الدفع محكوما باتفاقية خاصة بين الطرفين المتعاقدين فإن هذه الاتفاقية هي التي تطبق .

المادة السابعة
مطابقة القوانين والأنظمة

- ١ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات العامة في الخدمات الجوية الدولية من وإلى إقليمه أو تشغيل وملاحة تلك الطائرات خلال وجودها في إقليمه يجب أن تطبق على طائرات مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول أو الخروج من أو خلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٢ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين بخصوص دخول وخروج الركاب ، اطقم الطائرة أو الشحن من إقليمه ، مثل الأنظمة المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك ، والحجر الصحي يجب مراعاتها مباشرة أو نيابة عن هؤلاء الركاب ، الطاقم أو الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية التابعة للطرف المتعاقد الآخر . عند الدخول إلى أو الخروج من ، أو خلال مكوثها ضمن إقليم الطرف المتعاقد الأول .

المادة الثامنة

القواعد التي تحكم تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١ - من أجل تطوير خدمات النقل الجوي المعنية على الطرق أو أجزاء الطرق والتي تشكل جزءا من المحقق وبهدف تحقيق والمحافظة على التوازن بين السعة المحددة لخدمات النقل الجوي ومتطلبات الجمهور في مجال النقل الجوي كما هو محدد من قبل سلطات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين فإنه يجب تطبيق القواعد التالية :

- أ - يجب أن تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعنية لأي طرف متعاقد بغرض عادلة ومتكافئة في تشغيل الخدمات الجوية لنقل الحركة بين التليسي الطرفين .
- ب - في حالة تشغيل مؤسسة النقل الجوي المعنية التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين للخدمات الجوية المحددة ، فإنه يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الأخيرة على كافة الخطوط أو على جزء من نفس الخطوط .
- ج - أن الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وأن يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب وبضائع والبريد بين إقليم الطرفين المتعاقدين . أحكام نقل الركاب ، البضائع والشحن وكذلك البريد المحملة والمنزلة في نقاط على الطرق الجوية المحددة في إقليم تلك الدول التي مینت مؤسسة النقل الجوي يجب أن تكون طبقاً للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق بـ :
- ١ - متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .
- ٢ - متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي .
- ٣ - احتياجات النقل الجوي التي تمر بها مؤسسة النقل الجوي .
- ٤ - كفاية خدمات النقل الجوي الأخرى والمقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي في الدول المعنية بين الإقليم الخاصة بتلك الدول .

المادة التاسعة
التعرفات

- ١ - التعرفات المستوفاه من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لنقل الحركة من أو إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل، الربح المعقون وتعريفات مؤسسات النقل الجوي الأخرى .
- ٢ - التعرفات المشار إليها في الفقرة ١ - من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها إذا أمكن من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين وذلك بالتشاور مع مؤسسات نقل جوي أخرى عاملة على كل أو جزء من الخط ، وهذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه يجب أن يتم إذا أمكن من خلال اتحاد النقل الجوي الدولي .
- ٣ - تقدم التعرفات التي تم الاتفاق عليها إلى سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها قبل ٣٠ يوما على الأقل من الموعد المقترح لتتقديمها ، وفي حالات خاصة يمكن تقصير هذه المدة بناء على اتفاق من السلطات المذكورة .
- ٤ - إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي المعنية من الاتفاق على أي من هذه التعرفات أو إذا لم يتم تثبيتها لأسباب أخرى طبقاً لأحكام الفقرة ٢ - من هذه المادة أو إذا قلم أحد الطرفين المتعاقدين خلال الـ ١٥ يوما من مدة الـ ٣٠ يوما المشار إليها في الفقرة ٣ - من هذه المادة بأشعار الطرف المتعاقد الآخر بعدم قناعته بأي من التصرفات المتفق عليها طبقاً لأحكام الفقرة ٣ - من هذه المادة ، فإنه يجب على سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين محاولة تحديد التعرف بالاتفاق فيما بينهما .
- ٥ - إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على أية تعرفة مقدمة إليها بموجب الفقرة ٣ - من هذه المادة أو على تحديد أية تعرفة بموجب الفقرة ٤ - ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لأحكام المادة ١٣ من الاتفاقية الحالية .
- ٦ - لا تدخل التعرفة إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران في أي طرف متعاقد .
- ٧ - التعرفات الموضوعة طبقاً لأحكام هذه المادة ، يجب أن تبقى سرية المفعول حتى يتم وضع تعرفات جديدة وفقاً لأحكام هذه المادة .

المادة العاشرة
أمن الطيران

- ١ - تمسباً مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءاً مكملًا لهذه الاتفاقية .
- ٢ - على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهم والتزاماتهم بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقاً لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية منع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .
- ٣ - على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، اطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

مخزن العمل

- ٤ - يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لاحكام امن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الاحكام الامنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما الزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لعملياتهم او محل اقامتهم الرئيسية في اقليميهما وكذلك مستثمري الطائرات في اقليميهما ، بان يعملوا وفقا لاحكام امن الطيران المدني المشار اليها .
- ٥ - يوافق كل طرف متعاقد على انه يجوز الزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة احكام امن الطيران المشار اليها في الفقرة (٤) - اعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الاخر بالنسبة للدخول الى او المغادرة من او خلال العبور في اقليم ذلك الطرف المتعاقد . وعلى كل طرف متعاقد ان يتأكد من التطبيق الفعلي للاجراءات اللازمة داخل اقليمه لحماية الطائرات وان يفتش المسافرين والطواقم والامتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل واثناء صعود المسافرين او تحميل البضائع .
- ٦ - على كل طرف متعاقد ان ينظر بعين العطف لاي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الاخر ، لاتخاذ اجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .
- ٧ - على كل طرف متعاقد ان ينظر ايضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الاخر بالدخول في ترتيبات ادارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لاحد الطرفين المتعاقدين بلجراء تنظيم خاص به للاجراءات الامنية المتوفرة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الاول .
- ٨ - يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث او تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية او اي فعل من الاعمال الاخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، اطقمها ، الطائرات او تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمعاملة الطرف الاخر عن طريق التدابير الملائمة التي تستهدف الاسراع في اثناء الحادث او وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وامان .
- ٩ - منذ ما يكون لدى طرف متعاقد أسس معقولة للاعتقاد بان الطرف المتعاقد الاخر قد اخل باحكام هذه المادة ، فانه يحق للطرف المتعاقد الاول طلب مشاورات ثورية مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الحادية عشرة

الاعتراف بالشهادات والرخيص

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الاهلية والاجازات الصادرة او المعتبرة ملزمة من قبل احد الطرفين المتعاقدين يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة من قبل الطرف المتعاقد الاخر لاغراض التشغيل على الطرق والخدمات المبينة في ملحق هذه الاتفاقية . يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في رفض الاعتراف بشهادات الاهلية والاجازات لاغراض الطيران فوق اقليمه والمنوحة لركابها من قبل دولة اخرى .

المادة الثانية عشرة

التشاورات

يتشاور كلا الطرفين المتعاقدين بين الحين والآخر فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تطبيق احكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظتهما .

يجب ان تبدأ هذه التشاورات خلال ٦٠ يوما من تاريخ استلام الطرف المتعاقد للطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة .

المادة الثالثة عشرة

نفس الخلافات

- ١ - اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية وملاحقها ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في اول الامر محاولة نفض الخلاف بينهما بطريقة المفاوضات .
- ٢ - اذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما اعادة الخلاف الى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين .
- يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة ٦٠ يوما من تاريخ تسلم اي من الطرفين المتعاقدين اشعارا من الطرف المتعاقد الاخر بالطرسى الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة ٦٠ يوما اخرى .
- اذا فشل اي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة او اذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فانه يمكن لاي طرف متعاقد ان يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم يكون من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .
- ٣ - يتحمل كلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي التكاليف الضرورية للمحكمين وكذلك المصاريف الاخرى المترتبة على انشطة التحكيم .
- ٤ - يتمتع كلا الطرفين المتعاقدين بالامتنال لا يقرر يصدر طبقا للفقرة ٢ - من هذه المادة .
- ٥ - في حالة عدم تمكن اي من الطرفين المتعاقدين او عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل اي من الطرفين المتعاقدين في الامتنال الى القرار الصادر طبقا للفقرة ٢ - من هذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الاخر ان يحدد ، يعلق او يوقف أية حقوق ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الاخر الذي يتخلف عن المتول او المؤسسة النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد التي تتخلف عن المتول .

المادة الرابعة عشرة

التعديل

- ١ - اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين ضرورة اجراء تعديل على بنود الاتفاقية الحالية وملاحقها فيمكن له طلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر ، هذه المشاورات يمكن ان تبدأ خلال فترة ٦٠ يوما من تاريخ الطلب . أي تعديلات يتم الاتفاق عليها يجب ان تدخل الى حيز التنفيذ بعد ان يتم التأكيد عليها بتبادل المذكرات الدبلوماسية .
- ٢ - في حالة عقد معاهدة جماعية او اتفاقية تتعلق بالنقل الجوي واصبح الطرفان المتعاقدان ملتزمين بها ، فيجب ان تعدل الاتفاقية الحالية لتطبق احكام تلك المعاهدة والاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة

تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولية

يجب ان تسجل هذه الاتفاقية واية تعديلات عليها طبقا للمادة (١) - اعلاه لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

أخذ من الأصل

المادة السادسة عشرة انهاء الاتفاقية

يحق لأي طرف متعاقد أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بانتهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي مثل هذه الحالة فان الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور ١٢ شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الاخر للاخطار الا اذا سحب هذا الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .

في حالة عدم الاقرار باستلام ذلك الاخطار من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، فان ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي ١٢ يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة السابعة عشرة الدخول الى حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ ويبدأ مفعولها منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية والتي تؤكد انه قد تم اكمال الاجراءات الدستورية من قبل كل طرف متعاقد .

والثباتا لذلك وقع الموضان من حكومتيهما المعنيتين والموقعان ادناه على هذه الاتفاقية وختماها ايضاً بالاختتام المعتمدة .

حررت بنسختين طبق الاصل في عمان ، باللغتين العربية والانجليزية هذا اليوم السادس من اذار عام ١٩٦٦ كلا النصين يعتبران معتمدين بالتساوي . وفي حالة الاختلاف في التفسير فان النص الانجليزي يجب ان يكون السائد .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الكابتن جاسر زبياد
مدير عام سلطة الطيران المدني

عن حكومة جمهورية الفلبين
رافئيل سيجوس
سفير جمهورية الفلبين - بغداد

ملحق الطرق الجوية

الجزء الاول

١ - الطرق التي تستخدم من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة في المملكة الاردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين : -

نقاط المغادرة	نقاط التوسط	نقاط الهبوط
نقاط في الاردن	بانكوك او سنغافوره او كوالالمبور	مانيلا

٢ - يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل اي من الطرفين المتعاقدين حذف اي من النقاط الواردة اعلاه على اي من او جميع خطوطها ، شريطة ان تبدأ الخدمات المتفق عليها على هذا الخط وتنتهي في اتليم ذلك الطرف المتعاقد .

ملاحظة : يمكن تشغيل أي رحلة عبر نقاط التوسط اعلاه بشكل اختياري .

الجزء الثاني

١ - الطرق التي تستخدم من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة في جمهورية الفلبين في كلا الاتجاهين : -

نقاط المغادرة	نقاط التوسط	نقاط الهبوط
نقاط في الفلبين	اي نقطة	ممسان

٢ - يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل اي من الطرفين المتعاقدين حذف اي من النقاط الواردة اعلاه على اي من او جميع خطوطها ، شريطة ان تبدأ الخدمات المتفق عليها على هذا الخط وتنتهي في اتليم ذلك الطرف المتعاقد .

مخزن النسخ

إصدار مسكوكات تذكارية ذهبية وفضية

● استناداً إلى المادة ٢٨-ب من قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٤-١٩٩٦ الموافقة على إصدار مسكوكات تذكارية ذهبية وفضية خاصة احتفاءً بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها التالي :-

مسكوكات اليوبيل الذهبية والفضية

فضية	ذهبية	ذهبية مضاعفة
القطر	٢٠ ملم	٤٠ ملم
الوزن	١٦.٩٦ غم	٣٣.٩١ غم
النقارة	١٠٠٠/١٩٩٦	٢٢ قيراطاً
الفئة	١ دينار	٥٠ ديناراً
الكمية	٢٠٠٠ قطعة	٦٠٠ قطعة

وجه المسكوكة :

صورة لجلالة الملك الحسين المعظم يحيطها عبارة - الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية - واسم الملكة باللغة الانجليزية والفئة باللغتين .

خلف المسكوكة :

صورة للمفتور له الملك عبدالله يعلن استقلال المملكة الأردنية الهاشمية والعبارة :-

- أبداً بجمع الله على نعمائه ... بما أيدنا
ونلك بأملان بالأذنين الأردنية
دولة مستقلة استقلالاً تاماً
نعتز بأن نظل الويفة لحياتنا
الوحدة القومية والمثل العربية -

ويحيطها عبارة - اليوبيل الذهبي لذكرى الاستقلال ١٩٤٦ - ١٩٩٦ - باللغة العربية في الجهة العلوية وباللغة الانجليزية في الجهة السفلية .

تعرفة المياه والصرف الصحي

● أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره رقم ٢٢٤ تاريخ ٢٣-٢-١٩٩٦ المتعلق بتعديل أسعار مياه الشرب وأجر الانتفاع بالصرف الصحي في المملكة ، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-٣-١٩٩٦ ، الموافقة على التعرفة الجديدة لأسعار المياه وأجور الانتفاع بالصرف الصحي للاستهلاك الذي يبدأ اعتباراً من ١-٤-١٩٩٦ بشكلها التالي :-

الحد الأدنى للاستهلاك الفاتورة = ٢٠ متراً مكعباً

المنطقة	شريحة الاستهلاك	تعرفة المياه	تعرفة الصرف الصحي
للدوره الربيعيه	السعر السابق	السعر الجديد	السعر الجديد
من - الى	٣م/فلس	٣م/فلس	٣م/فلس
صفر - ٢٠.٢٠	١٠٠	١٠٠	٠.٣٠
٢٠.٢٠ - ٤٠.٤٠	١٩٠	١٩٠	٠.٤٠
٤٠.٤٠ - ٧٠.٧٠	٤٠٠	٤٥٠	١.١٠
٧٠.٧٠ - ١٠٠.١٠	٥٠٠	٥٥٠	٢.٢٠
١٠٠.١٠ - ٢٥٠.٢٥	٦٠٠	٧٠٠	٢٨٠
٢٥٠.٢٥ - فما فوق	٦٠٠	٧٢٠	٢٠٠
صفر - ٢٠.٢٠	٦٥	٦٥	٠.٣٠
٢٠.٢٠ - ٤٠.٤٠	٦٥	٦٥	٠.٤٠
٤٠.٤٠ - ٧٠.٧٠	٣٠٠	٣٢٠	١.١٠
٧٠.٧٠ - ١٠٠.١٠	٥٠٠	٥٢٠	٢.٢٠
١٠٠.١٠ - ٢٥٠.٢٥	٦٠٠	٧٠٠	٢٨٠
٢٥٠.٢٥ - فما فوق	٦٠٠	٧٢٠	٢٠٠
صفر - ٢٠.٢٠	٦٥	٦٥	٠.٣٠
٢٠.٢٠ - ٤٠.٤٠	٦٥	٦٥	٠.٤٠
٤٠.٤٠ - ٧٠.٧٠	١١٥	١٢٠	١.١٠
٧٠.٧٠ - ١٠٠.١٠	٢٥٠	٢٧٠	٢.٢٠
١٠٠.١٠ - ٢٥٠.٢٥	٤٠٠	٤٥٠	٢٨٠
٢٥٠.٢٥ - فما فوق	٦٠٠	٦٥٠	٢٨٠
٢٥٠.٢٥ - فما فوق	٦٠٠	٧٢٠	٢٠٠

الفنادق والشقق

التنقيط المصنفة	كامل الاستهلاك	٧٢٠	٢٠٠
(نجمتان فما فوق)			

مخازن الأكل

تعليمات تنظيم عمل اللاهني العمومية ومجالات بيع المشروبات
الكحولية والمطاعم السياحية والمقاهي والمقاصف
صادرة بموجب احكام المادة ٣٢ من نظام التنظيم الاداري
لوزارة الداخلية رقم ٢٢- لسنة ١٩٩٦

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦-٥ الموافقة على ما يلي اعتباراً من ١٩٩٦-٥-٥ : —

١ - تعديل أسعار بيع المشتقات النفطية على النحو التالي : -

المادة	السعر/دينار/طن
زيت الوقود المباع الى سلطة الكهرباء . وشركة كهرباء محافظة اربد ، تمليص كافة الموانع .	٥٧٧
زيت الوقود لكافة المستهلكين	٧٢٥
الاسفلت السائب	٦٤٥
الاسفلت المعبأ في براميل	٨٥

٢ - رفع اسعار بلب المصفاة للمواد المذكورة اعلاه بمقدار الزيادة في الاسعار المعدلة .

٢ - بيع زيت الوقود في العبوة بأضائة ثلاثة دنانير للطن الواحد على السعرا علاه لكافة المستهلكين .

٤ - بيع زيت القودون تعليم موقع باب المصفاة بخضم نصف دينار/طن عن السعر اعلاه لكافة المستهلكين .

٥ - يكون سعر الغاز الطبيعي المباع الى سلطة الكهرباء الاردنية ما نسبته ٨٥٪ من سعر زيت الوقود المباع لها،

٦- الطلب من معالي وزير التعمين إصدار القرار اللازم عملاً بأحكام المرفق بـ من المادة ٧ من قانون التعمين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٢٧ تاريخ ٢٣-٣-١٩٩٦ .

ثانيا : اجراءات منح التراخيص لهذه المحلات :

١- يقدم طلب الترخيص للمحافظ المختص حيث يحيله الى كل من مديرية الشرطة ، مديرية الصحة ، امانة عمان الكبرى او البلدية المختصة ، لبيان الراي حول موضوع الطلب وبعد ذلك وعلى ضوء الاجابات ينسب المحافظ لوزير الداخلية لاتخاذ اللازم المناسب .

٢ - بعد الموافقة يتم التسجيل والترخيص في وزارة الصناعة والتجارة حسب الاصول .

بمقتضى المادة الثانية من قانون محكمة أمن الدولة

رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

● بناء على تسمييب عطوفة رئيس هيئة الاركان المشتركة وعملا باحكام المادة الثانية من قانون محكمة أمن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ وتعمييلاته ، اقر اعادة تشكيل محكمة أمن الدولة من القضاة العسكريين التالية اسماءهم : —

- ١ - العقيد قاضي عسكــــــــري يوسف عبدالجليل الباموري
٢ - الرائد قاضي عــــــــسكري عارف محمود سالم السيوف
٣ - الرائد قاضي عــــــــسكري سالم احمد سالم عودة
٤ - الرائد قاضي عــــــــسكري نائل علي احمد مسامدة

1997-0-1

رابعاً : الأسس المنظمة لعمل الفنانين في كل من الألهي المرخصة باسم الفنانق ، الألهي العمومية ، الطاعم السباحية ، المأهى والقاصف :

١ - يسمح للفنانين الاردنيين والاجانب بالعمل في الملاهي المرخصة باسم الفنادق والصنعة بخمسة نجوم واربعه نجوم وثلاثة نجوم .

٢ - يسمح للفنانين الاردنيين والاجانب بالعمل في الملاهي العمومية والمصنفة درجة اولى وثانية وثالثة وفق احكام قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ .

- ٣ - يسمح للفنانين الاردنيين والاجانب بالعمل في المطاعم السياحية المصنفة خمسة نجوم او اربعة نجوم او ثلاثة نجوم .
- ٤ - يسمح للمقاهي والمقاصف باستخدام فنانيين اردنيين للفناء والاداء الموسيقي فقط .
- ٥ - تمنح تراخيص استخدام واستخدام الفنانين الاجانب من قبل وزير الداخلية او من يفوضه من كبار موظفي الوزارة بعد الاستئناس برأي الجهات الامنية .
- ٦ - تمنح تصاريح استخدام الفنانين الاردنيين من قبل المحافظ المختص بعد الاستئناس برأي الجهات الامنية .
- ٧ - يرفع بطلب الترخيص المذكور عقد عمل للفنان وتعمد من صاحب العمل بعدم نشر صور دعائية غير لائقة في الصحف او وسائل الاعلام الاخرى . كما لايجوز لصاحب العمل المباشرة باجراءات الدعاية والاعلان للفنانين قبل حصوله على الترخيص المذكور . كما يلزم هذا الاخير بعدم تقديم العروض المخلة بالاداب العامة وعدم تقديم الهدايا والتعويضات للفنانين .
- ٨ - يتوجب على صاحب العمل مراجعة دائرة ضريبة الدخل والحصول على براءة ذمة مالية للفنانين الاجانب قبل سفرهم .
- ٩ - يكلف صاحب العمل بمراجعة وزارة المالية - الإيرادات العامة والحصول على براءة ذمة مالية شهرية لحله قبل منحه التراخيص اللازمة للفنانين الذين سيعملون لديه .
- ١٠ - لا يسمح للفنان الاجنبي بالعمل في غير المحل الذي استقدم اليه اصلا .

القسم ٤ احكام خاصة :

- ١ - لا تعطى للمطاعم السياحية والملاهي العمومية والمقاهي والمقاصف رخص بيع المشروبات الروحية خارج محلاتهم ، ويقتصر بيعها على محلات بيع المشروبات الكحولية بالزجاجة فقط .
- ٢ - يكون الموقع المخصص لهذه المحلات باستعمال تنظيم تجاري طولي وعلى جانبي الشارع ويستدل على ذلك بواسطة مخطط موقع تنظيمي ساري المفعول من البلدية المختصة .
- ٣ - ضمانا للمحافظة على الامن والاداب العامة وعدم حدوث اي اخلال او شغب داخل هذه المحلات يتوجب على مالكيها ما يلي :
 - ١ - يتوجب على مالك الملهي العمومي او المطعم السياحي تقديم كراسة بئكية لوزارة الداخلية تجدد سنويا بقيمة عشرة آلاف دينار اردني بعد حصوله على الموافقة وقبل مزاولته للمهنة .
 - ب - يتوجب على مالك الملهي او المقصص تقديم كراسة بئكية تجدد سنويا بقيمة خمسة آلاف دينار اردني بعد حصوله على الموافقة وقبل مزاولته للمهنة .
 - ٤ - يمنع تركيب اجهزة مكبرات الصوت خارج مبنى المقاهي والمقاصف ويكتفى بصوت الآلات الموسيقية المأزومة داخل هذه المحلات .

مادة ٥ العقوبات :

- ١ - لوزارة الداخلية وقف مواعيد استخدام الفنانين لمدة شهر او اكثر في حالة مخالفة مالك الملهي الليلي او المطعم السياحي او الملهي او المقصص ، لشروط استخدام هؤلاء الفنانين او حدوث اية مخالفة امنية داخل هذه المحلات او تكرارها .
- ٢ - في حالة قيام اي فنان بتقديم اي مرض مخالف لما هو متعارف عليه يلغى تصريحه بالعمل ويتم إبعاده عن البلاد اذا كان اجنبيا وذلك بعدد شديد كافة الالتزامات المالية المترتبة عليه .
- ٣ - في حالة اخلال اصحاب هذه المحلات بالامن والاداب العامة يحق لوزير الداخلية مصادرة قيمة الكراسة البئكية او جزئها لصالح الخزينة العامة .
- ٤ - في حالة تكرار مثل هذه المخالفات واستنفاد الاجراءات في البنود السابقة وعدم التزام المحل بشروط التراخيص اللازمة والمخالفات الممنوعة يحق لوزير الداخلية اغلاق المحل للمدة التي يراها مناسبة .
- ب - اذا عاد صاحب المحل بعد الاغلاق الجزئي لمحه للمخالفات السابقة ولم يلتزم بشروط ممارسة المهنة يحق لوزير الداخلية اغلاق المحل نهائيا والعناء التراخيص .

سابعاً : اسس وتعليمات ترخيص محلات بيع المشروبات الروحية بالزجاجة .

١ - اسس تقديم الطلب :

- ١ - يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تقديم الطلبات الخاصة بترخيص هذه المحلات .
- ٢ - يقدم الطلب الى المحافظ المختص ، مرفقاً به مخطط رخصة البناء الصادرة حسب الاصول مبيناً فيه موقع المحل المراد ترخيصه لهذه الغاية .
- ٣ - يشكل المحافظ لجنة للكشف على موقع المحل المراد ترخيصه من نائبه ومندوبين عن - الامن العام ، امانة عمان الكبرى - البلدية ، وزارة الصحة - وذلك من اجل تقديم التقرير اللازم على ان تتخذ اللجنة بشروط الترخيص التالية :

١ - شروط موقع المحل المراد ترخيصه :

- ١ - ان يكون المحل في مبنى مرخص ترخيصاً تجارياً او في منطقة تجارية .
- ٢ - ان يكون المحل بعيداً عن امكن العبادة والمستشفيات والجامعات والمعاهد والمدارس ورياض الاطفال والجمعيات النسائية بمسافة لا تقل عن ٥٠٠ متر مربع .
- ٣ - ان تتوفر في المحل شروط السلامة العامة .

ب - الشروط الخاصة بتقديم طلب ترخيص المحل :

- ١ - ان يكون حسن السيرة والسلوك .
- ٢ - في حالة تعيين عاملين في المحل يتوجب ان يكونوا من ذوي السيرة والسلوك الحسن .
- ٣ - يلتزم صاحب المحل بالمحافظة على الامن ، والاداب العامة واخبار الاجهزة الامنية بكل ما يتعلق بالنواحي الامنية .
- ٤ - يلتزم صاحب المحل بعدم تناول المشروبات الروحية داخل المحل .

ب - قرار الموافقة على الترخيص :

- ١ - يرفع المحافظ طلب الترخيص المقدم اليه مع كافة مرفقاته وتقرير لجنة الكشف الى وزير الداخلية مشغوماً بتنسيبه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .
- ٢ - يصدر وزير الداخلية الموافقة على الترخيص بعد استكمال كافة الشروط الواجب توافرها .
- ٣ - في حالة الموافقة على الطلب تستكمل اجراءات ترخيص المحل لدى وزارة الصناعة والتجارة وفق احكام قانون الشركات الساري المفعول وحسب قانون رخص المهن ساري المفعول .
- ج - يتم تجديد رخص بيع المشروبات السنوية سنوياً بموافقة الحاكم الاداري المختص بعد الاستئناس برأي الجهات الامنية .

لنا : للوزير ان يفوض صلاحياته المنصوص عليها في هذه التعليمات لاي من المحافظين او كبار موظفي الوزارة .

تاسعاً : تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

عاشراً : تلغى اي تعليمات سابقة صدرت بهذا الخصوص .

وزير الداخلية

الدكتور عوض خليفات

مخزن المحل

المخابر الطبية الخاصة

- استنادا للقرارات من المادة ٩- من نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ م .

أصرح بالموافقة المؤقتة لمدة سنة للتالية أسماؤهم كل حسب مكان العمل المبين إزاء اسمه على ترخيص لفتح مختبر خاص وهم :

الرقم	اسم فني المختبر	مكان العمل
١-	الدكتور نشأت سليمان دحابره	مدينة عمان
٢-	السيد خالد محمود القاسود	مدينة عمان
٣-	مصطفى علي مصطفى الكساسبة	مدينة عمان
٤-	الدكتور لؤي وحيد الموران	مدينة عمان
٥-	السيد خليل محمود جواديه	مدينة عمان
٦-	السيد جهاد محمد الجراح	مدينة عمان
٧-	السيدة أمل محمد حسن مزرا	مدينة اربد
٨-	السيد حسين صالح محمد علي	مدينة الزرقاء
٩-	السيد أسامة أحمد الصمادي	مدينة عمان
١٠-	السيد أحمد صالح منفسي أبو رمان	مدينة السلط - مثلث النشبية
١١-	السيدة سهيل عبدالله صليبا نور	مدينة المفرق - الخالدية
١٢-	السيد يونس أحمد أصحاب	الشونة الشمالية - الاغوار
١٣-	السيد وليد سليمان شحاتيت	مدينة عمان - منطقة زهران
١٤-	السيد محمد اسحق مصطفى سالم	مدينة عمان
١٥-	السيد أحمد محمد الجراح	مدينة الرمثا
١٦-	السيد زهير نجيب نصرأويين	الرصيفة - اسكان الامير طلال
١٧-	السيد حكمت سليمان الذويري	مدينة المرق
١٨-	السيد نعيم جراد البرديني	منطقة وادي موسى
١٩-	الدكتور معين سامي قفاحه	مدينة عمان
٢٠-	السيدة سناء فتحي الكواملة	مدينة اربد
٢١-	الدكتور ماجد محمد السيوف	السلط - ديرعلا
٢٢-	السيدة رائيه عبدالله حداد	مدينة عمان - ضاحية الحسين
٢٣-	السيد عامر حافظ الحواتي التميمي	مدينة عمان
٢٤-	الدكتور بهيمة ابراهيم حسن	مدينة عمان
٢٥-	السيد صديقي اسماعيل غباشنة	مدينة عمان
٢٦-	السيد عبدالله محمد غانم غروز	مدينة عمان
٢٧-	السيد طه ياسين مزاره	مدينة عمان
٢٨-	السيد حسين مهران الدسوقي	مدينة عمان
٢٩-	السيد صالح محمود الكسواني	مدينة الزرقاء
٣٠-	السيد المكنونة زكيه حسين الهاشمي	مدينة عمان
٣١-	السيد حسن بدوان زامل حجر	مدينة اربد - ايدون
٣٢-	السيد ميسي جبر أبو يحيى	منطقة الرصيفة

وزير الصحة
الدكتور عارف بطاينة

قراران صادران عن وزير التموين

قرار رقم ٨- لسنة ١٩٩٦

- استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة ١٧- من المادة السابعة من قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ وبناء على تنسيب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية وقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦-٥-١٢ بخصوص تعديل اسعار بيع المشتقات النفطية اقرر ما يلي :-

اولا : تعديل اسعار بيع المشتقات النفطية على النحو التالي :-

المادة	السعر/دينار/طن
زيت الوقود المباع الى سلطة الكهرباء وشركة كهرباء محافظة اربد تسليم كافة الواقيع .	٥٧,٧
زيت الوقود لكافة المستهلكين	٧٢,٥
الاسفلت السائب	٦٤,٥
الاسفلت المعبأ في براميل .	٨٥

ثانيا : رفع اسعار بلب المصفاة للمواد المذكورة أعلاه بمقدار الزيادة في الاسعار المعدلة .

ثالثا : بيع زيت الوقود في العبوة باضافة ثلاثة سنتات للطن الواحد على السعر اعلاه لكافة المستهلكين .

رابعا : بيع زيت الوقود تسليم موقع باب المصفاة بخصم نصف دينار - طن من السعر اعلاه لكافة المستهلكين .

خامسا : يكون سعر الغاز الطبيعي المباع الى سلطة الكهرباء الاردنية ما نسبته ٨٥٪ من سعر زيت الوقود المباع لهـ .

سادسا : يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من ١٩٩٦-٥-٥ .

سابعا : يلغى هذا القرار اي قرار سابق يتعارض مع مضمونهـ .

وزير التموين
المهندس منير صوبير

قرار رقم ٩- لسنة ١٩٩٦

- استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة ١٧- من المادة السابعة من قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ واستنادا لما ورد في القرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ اقرر ما يلي :-

اولا : تحديد اسعار بيع مادة العدس بنوعيه الحب والمجروش للمستهلك في جميع أنحاء المملكة على النحو الاتي :-

المادة	السعر من مستودعات الوزارة دينار/طن	السعر من تاجر الجملة ونصف السعر الجملة الى البقالات والسوبر للمستهلك دينار/طن	السعر من تاجر الجملة ونصف السعر الجملة الى البقالات والسوبر للمستهلك دينار/كغم
عدس حبيب	٣٨٠	٣٩٥	٤٢٠
عدس مجروش	٤٢٣	٤٣٢	٤٥٠

ثانيا : يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من ١٩٩٦-٥-٧ .

ثالثا : يلغى هذا القرار اي قرار سابق يتعارض مع مضمونهـ .

رابعا : كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات النصوبة عليها في القانون المشار اليه اعلاه .

وزير التموين
المهندس منير صوبير

مكتبة الأهل

قرار رقم ٣- لسنة ١٩٩٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم ١٠-١١-٢-١٨٩٠ تاريخ ١٢-٣-١٩٩٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير المعنى المقصود من عبارة (الحوادث القضائية) الواردة في المادة ١٦- من نظام التأمين الصحي المدني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ وبيان ما اذا كانت تشمل او تعني ما يلي : -

اولا : الحوادث التي تقع (قضاء وتدرا) دون ان يكون لاحد يد في وقوعها وبحسب الحاجة اليها الى المعالجة الطبية .

ثانيا : او انها تعني الحوادث التي اصدر القضاء احكامها فيها وتحدد من خلالها المباشر او المسبب لها . وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء المشار اليه وكتاب وزير الصحة رقم ٥٥٥-٤-١٩٨٣ اجور ١١٢٧٥-٢ تاريخ ١٩٩٥-١٢-٣ الموجه لرئيس الوزراء وتحقيق النصوص القانونية يتبين لنا ان المادة ١٦ من نظام التأمين الصحي المدني المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : -

(لا تعفى من اجور المعالجة الاصابات فسي الحوادث القضائية التي لها طرف مباشر او مسبب) وحيث ان المقرر ان التأمين من الحادث الطارئ انما يهدف الى ضمان الاضرار التي تصيب الشخص المضمون في جسمه فتسبب له ضررا اقتصاديا وان هذا الضرر سببه حادث مفاجئ غير ارادي وناتج عن قوة قاهرة والاصابة منه تؤثر على صحة المصاب او تضعف من قائلتيه وامكانياته الجسمية ، وان الصفة غير الارادية لهذا الحادث ان لا يكون للمتضرر نفسه يد في احداث الضرر ، ولكي يستحق المضمون التعويض يجب ان تكون هناك صلة سببية بين الحادث الطارئ والضرر الجسمي وان تكون النتيجة الحاصلة مباشرة .

وحيث ان التأمين الصحي كنوع من انواع التأمين انما يهدف حسب احكامه الى تقديم المعالجة للمشاركين والمتفعين وغير المتعدين المنصوص عليهم في نظام التأمين الصحي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ من صندوق يسمى صندوق التأمين الصحي الذي ينشأ في وزارة الصحة وله موازنة مستقلة يعدها الوزير طبقا لاحكام المادة الثالثة من نظام التأمين المشار اليه والتي حددت موارد ذلك الصندوق .

ومن الرجوع الى احكام المادة ١٦ من نظام التأمين الصحي المطلوب تفسيرها نجدها جاءت بنص واضح الدلالة على عدم امعاء اجور المعالجة فسي الحوادث القضائية التي لها طرف مباشر او مسبب . وان المستفاد من هذا النص ان المقصود بالحوادث القضائية الواردة فيه هي تلك الحوادث التي يكون فيها طرف مباشر او مسبب في وقوعها والتي تحل الى الجهات القضائية المختصة لتقرير من هو المسؤول او المباشر وفيما اذا كانت الاصابة ناشئة مباشرة عن الحادث او الجريمة حتى يتمكن المصاب من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي اصابه والذي يجب ان يكون بطبيعة الحال ناشئا مباشرة من ذلك الحادث او تلك الجريمة ، اما اذا كانت الاصابة غير ناشئة عن حادث او جريمة وليس فيها طرف مباشر او مسبب فانها لا تدخل في مفهوم الحوادث القضائية وتدخل بالتالي في مفهوم حوادث القضاء والقدر والتي تعتبر اجور معالجة الاصابة الناتجة عنها معفاة ، وعلة ذلك انه ليس في هذا النوع من الحوادث طرف مباشر او مسبب يستطبع الضرر مطالبته بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به نتيجة تلك الاصابة .

وهذا ما نقرره بخصوص التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ٢١ ذو القعدة سنة ١٤١٦ هـ الموافق ٩-٤-١٩٩٦ م .

مفسر	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
زهير الكايد	ناجي الطراونه	خليفة السحيمات

مفسر	مندوب وزارة الصحة	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء
عيسى طماش	مامون معايه	عيسى طماش

اعلان

صادر عن محافظ المفرق

رئيس اللجنة المركزية للانتخابات التيابية
الفرعية لادائرة بدو الشمال

● مطا على قراره الملن في الصحف المحلية بتاريخ ١٥-٤-١٩٩٦ والمتعلق بتحديد مراكز الاقتراع في الدائرة الانتخابية .

واستنادا لاحكام الفقرتين (ب، ج) من المادة (٣٦) من قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ولاعتبارات اقتضتها سلامة وتسهيل عملية الاقتراع قرر : -

- اضافة صندوقين احدهما للذكور والاخر للاناث في بلدة الزعتري وكمايلي : -

الصندوق رقم ٧٧ للذكور في مدرسة حي الفوارة الاساسية المختلطة .

الصندوق رقم ٧٨ للاناث في مدرسة حي الفوارة الاساسية المختلطة .

تملى من يرغب من الناخبين في المنطقة المذكورة الادلاء باصواتهم التوجه الى الصناديق وفقا للاعلانات المنشورة في الصحف المحلية .

احمد السواري

محافظ المفرق

رئيس اللجنة المركزية لادائرة بدو الشمال

محافظ الشمال